مجلة التربية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل

الإغتيال أداة في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين من رصاصة السياسة إلى الدبلوماسية الدموية دراسة في عمليات الإغتيال الإسرائيلية خارج فلسطين من ميونخ عام1972إلى طوفان الأقصى عام2023

محمد حيدر الأسطل [1]

جامعة الأقصى / غزة_ فلسطين [1]

معلومات الارشفة

تاريخ الاستلام : 2026/2/7

تاريخ المراجعة : 2026/3/20

تاريخ القبول : 2026/3/24

تاريخ النشر : 2026/9/1

الكلمات المفتاحية :

الإغتيال ،الفلسطينيين ،إسرائيل" ميونخ ، طوفان الأقصى

معلومات الاتصال

محمد حيدر

mohmad_alastl@hotmail.com

الملخص

تناول هذا البحث الاغتيالات الإسرائيلية كأداة في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين خارج فلسطين من رصاصة السياسة إلى الدبلوماسية الدموية منذ عملية ميونخ 1972 الي عملية طوفان الأقصى 2023، إذ تعد هذه السياسة أحدى أهم أدوات القوة التي اعتمدت عليها "إسرائيل" في إدارة الصراع، من خلال تحليل جذورها الفكرية وتطورها التاريخي وآليات صنع القرار المرتبطة بها، فضلا عن إلى استجلاء أبعادها الأمنية والسياسية والدبلوماسية، وقد تناول البحث أربعة محاور رئيسة: أولها الإطار النظري للإغتيال السياسي وتطور استخدامه في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وثانيها البنية المؤسسية المشاركة في اتخاذ قرار الإغتيال وآليات تنفيذه، وثالثها الأبعاد السياسية والإقليمية والدولية لهذه العمليات وانعكاساتها على مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، فيما تناول المحور الرابع على الإغتيالات العابرة للحدود في العقود اللاحقة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مدعوما بأدوات تحليل بنيوية وتاريخية لفهم السياقات المندرجة في هذا النمط من السياسات، فضلا عن إلى تحليل عدد من الحالات التطبيقية ذات الدلالة الإستراتيجية.

وبناء على ذلك، يوصي البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الإغتيال في الفكر الإسرائيلي لم يعد مجرد أداة تكتيكية، بل أصبح خيارا استراتيجيا متجذرا يهدف إلى إعادة صياغة البيئة الأمنية والسياسية وفرض

معادلات ردع جديدة، على الرغم من محدوديته في تحقيق أهداف طويلة المدى، كما أظهرت النتائج أن كثافة اعتماد "إسرائيل" على الإغتيالات تنتج حلقة مستمرة من التصعيد والعنف وتؤدي إلى تآكل صورتها الدولية وتوتر علاقاتها الإقليمية، فضلاً عن فشلها في إضعاف المقاومة الفلسطينية التي غالباً ما تعيد إنتاج نفسها بعد كل عملية اغتيال.

وبناءعلى ذلك، يوصي البحث بضرورة تعزيز الرقابة الدولية على هذه السياسات وتفعيل آليات المساءلة القانونية، إلى جانب ضرورة تبني مسارات سياسية ودبلوماسية أكثر استدامة لمعالجة جذور الصراع، كما يوصي صانع القرار الفلسطيني والعربي بتطوير أدوات الحماية القيادية والأمن الوقائي، واستثمار تداعيات الإغتيالات في تعزيز الخطاب القانوني والحقوقي، والعمل على بناء مقاربة شاملة للصراع تتجاوز البعد العسكري التقليد

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul

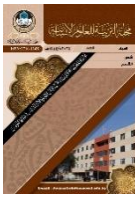

Aassassination as a Tool in Israeli Policy toward the Palestinians: From the Bullet of Politics to Bloody Diplomacy A Study of Israeli Assassination Operations Outside Palestine from Munich 1972 to Al-Aqsa Flood 2023

Mohammed Haider Al-Astal [1]
Al-Aqsa University / Gaza, Palestine [1]

Article information

Received : 7/2/2026
Revised 20/3/2026
Accepted : 24/3/2026
Published 1/9/2026

Keywords:
Assassination, Palestinians, Israel, Munich, Al-Aqsa Flood

Correspondence:
Mohammed Haider
mohmad_alastl@hotmail.com

Abstract

This research addresses Israel's assassination policy as a tool in its approach toward Palestinians outside of Palestine, from the "bullet of politics" to "bloody diplomacy," spanning from the Munich operation of 1972 to Operation Al-Aqsa Flood in 2023. This policy is considered one of the key instruments of power that Israel has relied upon in managing the conflict, through an analysis of its intellectual roots, historical development, and decision-making mechanisms, in addition to examining its security, political, and diplomatic dimensions.

The study focuses on three main axes: first, the theoretical framework of political assassination and the evolution of its use within Israeli security doctrine; second, the institutional structure involved in assassination decision-making and its operational mechanisms; and third, the political, regional, and international dimensions of these operations and their impact on the Palestinian–Israeli conflict. The study employs a descriptive-analytical methodology supported by structural and historical analysis tools to understand the contexts encompassed in this policy approach, in addition to analyzing several strategic case studies.

The research concluded with several key findings, most notably that assassination in Israeli thought is no longer merely a tactical tool, but has become a deeply rooted strategic option aimed at reshaping the security and political environment and imposing new deterrence equations, despite its limited effectiveness in achieving long-term goals. The findings also indicated that Israel's heavy reliance on assassinations generates a continuous cycle of escalation and violence, erodes its international image, strains its regional relations, and fails to weaken Palestinian resistance, which often regenerates itself after each assassination.

Accordingly, the study recommends enhancing international oversight of these policies and activating legal accountability mechanisms, alongside the adoption of more sustainable political and diplomatic pathways to address the roots of the conflict. It also advises Palestinian and Arab policymakers to develop leadership protection tools and preventive security measures, leverage the consequences of assassinations to strengthen legal and rights-based discourse, and work toward building a comprehensive approach to the conflict that goes beyond traditional military dimensions

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أولاً :المقدمة

تمثل سياسة الإغتيال أحد أبرز ملامح سياسة الممارسات الإسرائيلية في تعاملها مع الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، ليس بوصفها مجرد أداة أمنية مؤقتة، بل باعتبارها نهجاً سياسياً وإستراتيجياً منظماً امتد لعقود طويلة، منذ تأسيس دولة الكيان، فقد شكلت الإغتيالات وسيلة أساسية لتحقيق أهداف متعددة تتراوح بين تصفية الخصوم، وبث الرعب والردع، وإيصال رسائل سياسية موجهة إلى أطراف إقليمية ودولية، غير أن ما يميز هذه السياسة ويجعلها موضوع هذه الدراسة تحديداً، هو انتقالها المبكر من نطاق الجغرافيا الفلسطينية إلى مسرح أوسع، إذ نفذت "إسرائيل" عشرات العمليات خارج الأراضي المحتلة، طالت شخصيات فلسطينية وقيادات من فصائل المقاومة في عواصم عربية وأوروبية، في سابقة جعلت من الإغتيال عبر الحدود أداة دبلوماسية بامتياز ، حيث جاءت عملية ميونخ عام 1972 لتشكل نقطة تحول مركزية في هذا المسار ؛ فبعد مقتل الرياضيين الإسرائيليين خلال الألعاب الأولمبية في ميونخ، أطلقت "إسرائيل" حملة إنتقامية تحت عنوان غضب الله، نفذها

جهاز الموساد في عدد من الدول الأوروبية والعربية، استهدفت قيادات فلسطينية متهمة بالتخطيط للعملية، مثلت تلك الحملة التطبيق العملي الأول لفكرة الإغتيال كسياسة خارج الحدود، حيث سعت "إسرائيل" إلى إيصال رسالة مفادها أن ذراعها الاستخباراتية قادرة على الوصول إلى أي مكان، وأن حساباتها الأمنية تتجاوز اعتبارات السيادة والقانون الدولي، ومع ذلك أثارت هذه العمليات سلسلة من الأزمات الدبلوماسية، كان أبرزها حادثة ليلهامر عام 1973 في النرويج حين أغتيل مدني مغربي بالخطأ مما كشف هشاشة المعلومات الاستخباراتية وتكلفة العمل السري سياسياً، منذ تلك اللحظة تكرست الإغتيالات كأداة سياسية مستدامة في تعامل "إسرائيل" مع القيادات الفلسطينية، داخل فلسطين وخارجها على السواء، إذ استهدفت شخصيات بارزة في لبنان، وتونس، وسوريا، ودبي وغيرها من العواصم الاوربية، مستخدمة أدوات تقنية متطورة وشبكات استخبارية عابرة للقارات.

وقد تجلت استمرارية هذا النهج مؤخراً في عمليات الإغتيال التى نفذتها "إسرائيل" بعد عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر عام 2023 بإغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس اسماعيل هنيه في ايران، والقيادي صالح العاروري في لبنان، ومحاولة الإغتيال التي استهدفت وفد حركة حماس في الدوحة عام 2025، والتي عدت حلقة جديدة في سلسلة الإغتيالات العابرة للحدود، إلا أنها جاءت هذه المرة في سياق مغاير تماماً، هو سياق ما بعد عملية طوفان الأقصى، التي أعادت رسم ملامح الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ووسعت نطاقه الإقليمي والدولي، فالهجوم على وفد سياسي في دولة محايدة مثل قطر يعكس انتقال سياسة الإغتيال من مجرد أداة للردع الأمني إلى وسيلة لإدارة الصراع في مستوياته السياسية والدبلوماسية، بما يخدم أهداف تتعلق بإرباك قنوات التفاوض، وتقييد الدور الوسيط للدول العربية، وتأكيد التفوق الاستخباراتي الإسرائيلي بعد الضربة غير المسبوقة التي مثلها طوفان الأقصى، ومن هنا تكتسب هذه الأحداث أهميتها البحثية بوصفها نموذجا معاصرا لاستمرارية منهج الإغتيال الإسرائيلي وتحوله في ضوء المتغيرات الإقليمية الراهنة، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الإغتيال كأداة سياسية إسرائيلية في ضوء تداخله مع الاعتبارات الأمنية والدبلوماسية، مع التركيز على العمليات التي جرت خارج فلسطين، لما تمثله من خروج على القواعد التقليدية للصراع، ولما أفرزته من تداعيات دولية شكلت محطات فارقة في العلاقات الإسرائيلية–الفلسطينية والعربية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

على الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على تبني "إسرائيل" لسياسة الإغتيالات كإحدى أدواتها الأمنية والسياسية، ما يزال الجدل حول هذه السياسة وفعاليتها في تحقيق الأمن أو الردع، فقد توسعت هذه العمليات لتتجاوز حدود فلسطين، مستهدفة قادة فلسطينيين وشخصيات عربية في عدة عواصم، ومع تطور الصراع وصولاً إلى أحداث طوفان الأقصى2023 تعززت التساؤلات حول ما إذا كانت هذه السياسة قد حققت أهدافها الإستراتيجية أم أنها أسهمت في توسيع دائرة العنف وإضعاف الموقف الدبلوماسي الإسرائيلي دولياً، ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة فهم هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف شكلت سياسة الإغتيالات أداة محورية في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وما مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف الأمنية والسياسية لإسرائيل منذ عملية ميونخ 1972 حتى طوفان الأقصى 2023؟
ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة الفرعية من الأسئلة الاتية:

1. ما الجذور التاريخية والفكرية التي أسست لاستخدام الإغتيال كوسيلة سياسية وأمنية في الفكر الصهيوني.
2. كيف تطورت أدوات وأساليب الإغتيال الإسرائيلي خارج فلسطين عبر المراحل المختلفة منذ السبعينات حتى يومنا هذا؟
3. كيف أثرت عمليات الإغتيال الإسرائيلية في صورة "إسرائيل" الدبلوماسية وعلاقاتها مع الدول التي وقعت فيها تلك العمليات؟
4. ما أثر سياسة الإغتيالات على بنية الفصائل الفلسطينية وسلوكها المقاوم أو التفاوضي ؟
5. إلى أي مدى تغيرت فعالية هذه السياسة بعد أحداث طوفان الأقصى، وهل ما زالت "إسرائيل" تراها أداة ردع فعالة؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث أنه لا ينظر إلى الإغتيال كحادثة معزولة أو رد أمني مؤقت، بل كأداة سياسية ذات أبعاد متشابكة أمنية ورمزية ودبلوماسية، كما يهدف إلى تفكيك الخطاب الإسرائيلي الذي يبرر هذه الممارسات بوصفها دفاعاً عن النفس، مقابل الرواية الفلسطينية التي تراها سياسة تصفية ممنهجة تسعى إلى كسر الإرادة الوطنية، ومن خلال تحليل الحالات الممتدة من ميونخ عام 1972 الى طوفان الأقصى عام2023، تحاول الدراسة الكشف كيف تحولت رصاصة السياسة إلى وجه آخر للدبلوماسية الدموية في مسار ممتد من غرف القرارات السرية إلى ساحات المواجهة المفتوحة، لذلك نجدها متعدد الأهميات:

1.أهمية علمية : تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية حول تطور الإغتيال كسياسة رسمية في "إسرائيل" وتحليلها من منظور أمني ودبلوماسي، وهي من الموضوعات القليلة التي جرى تناولها على حد علم الباحث بمنهج شامل يجمع بين البعد التاريخي والتحليل السياسي.

2.أهمية عملية:تساعد صانعي القراروالباحثين في فهم حدود فعالية هذه الأداة وخطورتها على استقرار الإقليم والعلاقات الدولية.

3.أهمية سياسية وإعلامية : توفر رؤية نقدية للخطاب الإسرائيلي الذي يبرر الإغتيالات كوسيلة دفاعية، وتسهم في تفكيك روايته أمام الرأي العام العالمي.

رابعاً: أهداف الدراسة

1. تحليل جذور ودوافع تبني "إسرائيل" لسياسة الإغتيالات تجاه الفلسطينيين.

2. تحليل الأثر الدبلوماسي والإعلامي المترتب على هذه العمليات في علاقات "إسرائيل" الخارجية.
3. تقييم فعالية الاغتيالات كأداة استراتيجية في تحقيق الأمن الإسرائيلي مقارنة بتداعياتها السياسية والإنسانية.
4. رصد أهم العمليات الإسرائيلية خارج فلسطين منذ ميونخ 1972حتى طوفان الأقصى2023 وتقييم نتائجها.
5 . تقييم أثر هذه العمليات على الدبلوماسية الإقليمية ومسار التفاوض الفلسطيني–الإسرائيلي.

خامساً: فرضيات البحث

1.الإغتيالات العابرة للحدود تستخدم كأداة استراتيجية لإدارة الصراع وليس فقط للأمن المؤقت.
2. استهداف قيادات فلسطينية خارج فلسطين يعكس استخدام الإغتيال كأداة دبلوماسية لإرسال رسائل سياسية وعرقلة التفاوض.
3.كثافة الإغتيالات بعد أحداث كبرى مثل طوفان الأقصى 2023ترتبط بجهود"إسرائيل" لتثبيت التفوق الاستراتيجي.

سادساً: حدود الدراسة

الحد الزماني: عملية ميونخ 1972 عملية طوفان الأقصى 2023.
الحد المكاني: الدول التي نفذت فيها "إسرائيل" عمليات إغتيال خارج فلسطين: لبنان، تونس، دبي، قطر، ايران، وعواصم أوروبية.
الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على التطور التاريخي للإغتيال من ميونخ 1972الي عملية طوفان الأقصى2023، وسياسة الإغتيال كأحد أبرز ملامح سياسة الممارسات الإسرائيلية في تعاملها مع الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي.

سابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين هما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، يساهم المنهج التاريخي في التعرف على الجذور التاريخية لسياسة الإغتيال الإسرائيلية، من خلال تتبع تطورها منذ عام 1972 وما بعده وتحليل التحولات التي طرأت على أهدافها وأدواتها عبر العقود المختلفة، بما يشمل الحوادث داخل فلسطين وخارجها، مثل عمليات ميونخ، حملة غضب الله، وحوادث ليلهامر وإغتيالات بيروت وتونس ودبي، كما يمكن للمنهج التاريخي أن يوضح الإرتباط بين الأحداث الكبرى، مثل عملية طوفان الأقصى، ومحاولات إغتيال قيادات فلسطينية في مراحل لاحقة، أما المنهج الوصفي التحليلي، فيهدف إلى وصف خصائص حالات الإغتيال ومقارنتها، مع تحليل أبعادها السياسية والدبلوماسية والإستراتيجية، بما يشمل الوسائل التقنية المستخدمة، نتائج العمليات، الردود الرسمية والدبلوماسية، والتأثير على مسار التفاوض الفلسطيني–

الإسرائيلي ويتيح هذا المنهج أيضاً تحديد الأنماط والاتجاهات عبر الزمان والمكان، ما يساعد على تقديم فهم شامل لطبيعة تحول سياسة الإغتيال من أداة أمنية إلى أداة سياسية ودبلوماسية.

يجمع اعتماد هذين المنهجين بين البعد التاريخي لفهم جذور السياسة الإسرائيلية وأسباب استمرارها، والبعد التحليلي لفهم أثرها وإستراتيجيات استخدامها في السياق المعاصر، خصوصاً بعد أحداث مهمة مثل عملية طوفان الأقصى ومحاولة اغتيال وفد حركة حماس في الدوحة 2025.

المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي لسياسة الإغتيالات في الفكر والممارسة الإسرائيلية

أولاً: مفهوم الاغتيال السياسي وتطوره في الفكر والممارسة الإسرائيلية

يعرف الإغتيال السياسي أنه القتل المتعمد لشخصية عامة أو سياسية بهدف تحقيق مكسب سياسي أو أمني أو أيديولوجي (Byman, 2003) ، وقد تطور المفهوم في الدراسات الحديثة ليشمل ما يعرف في الأدبيات الغربية بمصطلح القتل المستهدف، وهو مصطلح تبنته "إسرائيل" والولايات المتحدة لاحقاً لتوصيف عمليات الإغتيال التي تنفذ خارج نطاق القضاء بدعوى الضرورة الأمنية أو الردع الوقائي(Gross, 2010).

من الناحية التاريخية، لم تكن سياسة الإغتيال جديدة على الفكر الصهيوني، فقد مارست بعض العصابات الصهيونية قبل قيام دولة الكيان "إسرائيل" عام 1948 مثل شتيرن والهاغاناه [1]عمليات تصفية بحق شخصيات بريطانية وعربية، باعتبارها جزءاً من نضال التحرر اليهودي كما تصفه الروايات الإسرائيلية، هذه الممارسات المبكرة وضعت الأساس العقائدي لفكرة أن الإغتيال وسيلة شرعية لتحقيق الأمن القومي اليهودي، لا سيما في ظل ما تعتبره "إسرائيل" تهديدات وجودية دائمة (Tovy, 2009) .

فيما انتقلت هذه الفكرة مع تأسيس دولة الكيان "إسرائيل" عام 1948 من كونها سلوكاً تنظيمياً إلى سياسة دولة مؤسسة، فقد أنشئت أجهزة أمنية أطلق عليها الموساد والشاباك وأمان لتقوم بتنفيذ عمليات تصفية ضد شخصيات فلسطينية وعربية تعتبر تهديداً مباشراً أو رمزياً لإسرائيل، وأصبح الإغتيال جزءاً من منظومة العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي ترتكز على ثلاثة أعمدة الردع، والإنذار المبكر، ونقل المعركة إلى أرض العدو .(Ben-Israel, 2012)

حيث استخدمت "إسرائيل" الإغتيالات كأداة سياسية متكاملة أكثر من أي دولة ديمقراطية أخرى، وأنها دمجت العقاب الوقائي في سياستها الأمنية لتقليل التهديدات قبل وقوعها (Byman, 2003) ، وقد توسع هذا

[1] **الهاغاناه:** كانت أكبر منظمة عسكرية صهيونية تأسست في عشرينيات القرن الماضي في فلسطين، وعملت على حماية المستوطنات اليهودية وتنفيذ عمليات عسكرية ضد العرب والبريطانيين، وأصبحت النواة الأساسية لجيش الاحتلال الإسرائيلي لاحقاً، بينما **عصابة شتيرن** كانت تنظيماً صهيونياً متطرفاً انشق عن الإيتسل عام 1940، ونفذ عمليات اغتيال وهجمات واسعة النطاق ضد البريطانيين والعرب، واشتهر بتبني العنف لتحقيق إقامة الدولة الصهيونية.

الاستخدام خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، حين شرعت "إسرائيل" علناً في سياسة القتل المستهدف لقادة المقاومة، مبررة ذلك بأنه إجراء دفاعي شرعي(Pedahzur, 2006) .

أن جذور هذه السياسة متجذرة في المنظور التوراتي للأمن الذي يعلي من شأن الخلاص بالعنف، ويضفي بعداً دينياً على فكرة استئصال العدو، ما يجعل الإغتيال يبدو وكأنه واجب وطني مقدس فيما تجاوز الإغتيال في السياسة الإسرائيلية البعد العسكري ليصبح وسيلة دبلوماسية للضغط وإرسال الرسائل السياسية (المسيري، ص 341).

أما الباحثة ليلى زروقي فتشير في تقريرها لمجلس حقوق الإنسان 2020 إلى أن استخدام "إسرائيل" لمصطلح القتل المستهدف هو تحايل لغوي لتبرير عمليات إغتيال خارج إطار القانون الدولي، خصوصاً حين تنفذ في أراض غير خاضعة لسيادتها القانونية(United Nations Human Rights Council, 2020)).

وهكذا، يتضح أن المفهوم الإسرائيلي للإغتيال السياسي قد تطور من ممارسة سرية إلى عقيدة أمنية راسخة، تبرر أخلاقياً ودينياً وقانونياً داخل الخطاب الإسرائيلي، لكنها تبقى موضع جدل دولي مستمر بسبب تجاوزها لمبادئ السيادة الوطنية والقانون الإنساني الدولي.

ثانياً: دور الأجهزة الأمنية (الموساد، الشاباك، أمان) في صناعة القرار

عملت"إسرائيل" منذ تأسيسها الى تشكيل أجهزة امنيه واستخباراتيه لحمايتها من أي تهديد خارجي وداخلي، حيث تشكل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ممثلة في الموساد جهاز الاستخبارات الخارجية، والشاباك (جهاز الأمن الداخلي)، وأمان (الاستخبارات العسكرية)، الركيزة الأساسية لصناعة القرار الأمني والسياسي في "إسرائيل" ، حيث لا تقتصر مهامها على جمع المعلومات وتحليلها، بل تتجاوز ذلك إلى اقتراح الأهداف وطرق التنفيذ، بل وأحياناً المشاركة في صنع القرار ذاته (Ben-Israel, 2012) .

يعد جهاز الموساد الذراع الأطول في تنفيذ العمليات الخارجية، إذ يضطلع بمهام تتعلق بالتجسس والعمليات الخاصة والاغتيالات العابرة للحدود، حيث اعتمد الموساد في حملاته السرية على تعاون وثيق مع أجهزة استخبارات أوروبية خلال عمليات التي نفذها عقب اطلاقة عملية غضب الله بعد عملية ميونخ عام 1972، وهو ما يدل على الطبيعة العابرة للحدود لصنع القرار الأمني الإسرائيلي(Guttmann, 2025) ، وقد ظل الموساد يحتفظ بدرجة استقلالية نسبية عن القيادة السياسية، لكنه يخضع في النهاية لتوجيهات رئيس الوزراء الذي يعتبر المسؤول المباشر عنه (Pedahzur,2006) .

أما الشاباك فهو الجهاز المسؤول عن الأمن الداخلي ومكافحة "الإرهاب" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير أن دوره تطور منذ الانتفاضة الثانية ليشمل مهام استخباراتية في الخارج والتنسيق مع أجهزة أخرى، وقد أشارت تقارير إعلامية إلى أن الشاباك أصبح في قلب صناعة القرار الإسرائيلي في الملفات الفلسطينية الحساسة، وغالباً ما تكون توصياته حاسمة في تحديد من يدرج في قائمة التصفية ، كما أوضح

تقرير لصحيفة الراي أن تصاعد نفوذ الشاباك في السنوات الأخيرة يعكس رسالة مدروسة من نتنياهو لإحكام السيطرة السياسية على القرار الأمني (الراي، 2025).

في المقابل، تعد أمان(الاستخبارات العسكرية) المصدر الرئيس للتحليل الاستخباراتي الاستراتيجي وتقييم المخاطر، إذ تقوم بتزويد القيادة السياسية والعسكرية بالمعلومات حول القدرات والتهديدات الإقليمية، (Oxford Scholarship Online, 2021) ، ويبين هذا التنظيم أن القرار الأمني في "إسرائيل" يتخذ عبر منظومة تشاورية متكاملة تجمع بين التحليل العسكري والميداني والسياسي، حيث تتكامل هذه الأجهزة في ما يعرف باللجنة الوزارية للشؤون الأمنية التي تضم رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورؤساء الأجهزة الثلاثة، حيث تشكلت لجنة تنسيق دائمة عام 2002 لتقسيم مجالات العمل بين الأجهزة وتحديد آليات اتخاذ القرار في العمليات الخارجية، وبموجب هذه الآلية تتم قرارات الإغتيال بعدة مراحل، تحليل إستخباراتي أولي (من أمان والشاباك)، ثم توصية بالاستهداف (من الموساد أو أمان)، ثم مصادقة من القيادة السياسية قبل التنفيذ(Byman, 2003) .

أن هذه البنية المؤسسية جعلت من الإغتيال أداة رسمية ضمن منظومة الأمن القومي الإسرائيلي، إذ إنها تمكن من اتخاذ قرارات حساسة بسرية عالية مع توفير غطاء قانوني وسياسي، لكن في الوقت ذاته، أدى تزايد تدخل الأجهزة الأمنية في القرارات السياسية إلى جدل داخلي حول عسكرة السياسة وتراجع الشفافية في دولة تدعي الطابع الديمقراطي(Gross, 2010) ، هذا التوتر بين الأجهزة والقيادة السياسية ازداد وضوحاً عقب حرب غزة 2023 بعد عملية طوفان الأقصى، عندما تبادلت القيادات الأمنية والحكومة الاتهامات حول فشل الردع. (الجزيرة، 2025).

إن التحليل المقارن للأدوار الثلاثة يظهر أن الموساد يعنى بالتنفيذ الخارجي، والشاباك بالعمليات الداخلية، وأمان بالتحليل العسكري، غير أن الحدود بينها تذوب في حالات الطوارئ أو في العمليات الخاصة التي تتطلب تنسيق مشترك، ومن ثم فإن منظومة الإغتيالات الإسرائيلية ليست نتاج قرار سياسي بحت، بل هي عملية مؤسساتية معقدة تشارك فيها أجهزة مجموعة من الأجهزة الأمنية والاستخبارات ضمن فلسفة أمنية تعد القتل الاستباقي جزءا أساسيا من الدفاع الوطني (Pedahzur, 2006).

ثالثاً: مبدأ الردع عبر التصفية في العقيدة الأمنية الإسرائيلية

لقد تطور مبدأ الردع في العقيدة الأمنية الإسرائيلية من ردع تقليدي عبر القوة النووية أو التفوق العسكري إلى ما بات يعرف بالردع عبر التصفية، هذا المفهوم يعكس اعتقاداً داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بأن إزالة القادة وقيادات التنظيمات المعادية تحقق رسائل ردع قوية تثني الآخرين عن ارتكاب العدوان، إن"إسرائيل" اعتمدت منذ بداية الألفية على سياسة القتل الإستباقي التي تعد شكلاً من أشكال الردع الوقائي، إذ يتم استهداف أفراد يعتقد أنهم يخططون لاعتداءات مستقبلية، وليس فقط الانتقام من هجوم وقع بالفعل (Kremnitzer, 2006).

حيث تعتمد عملية الردع على ثلاث مراحل، أولاً تحديد هدف يشكل وظيفة قيادة مستمرة في تنظيم إرهابي أو معاد؛ ثانياً تنفيذ عملية تصفية بديلة عن الاعتقال؛ ثالثاً عرض فعلي لهذا التنفيذ عبر الإعلام أو التسريب الأمني ليترسخ للجماعات المعادية أن الملاحقة لا تفرق بين الزمان والمكان (David,2023).

على الرغم من أن أجهزة الأمن الإسرائيلية غالباً ما تحرض على التخفيف من التأكيد بأن الهدف الأساسي هو العقاب الوقائي وليس الردع فقط، فإن خطابات بعض المحللين الإسرائيليين والدوليين تؤكد أن الردع كان ولا يزال أحد الأهداف المركزية لهذه العمليات، أن السياسة الإسرائيلية للإغتيالات ليست حوادث عرضية، بل ركيزة استراتيجية تهدف إلى تثبيت فكرة أن أي قائد معادي في أي مكان معرض للموت (AlKetbi, 2025).

لكن الجدلية حول فعالية هذا المبدأ كبيرة، فهناك دراسات إسرائيلية توضح أن ما يحقق من ردع يكون غالباً تكتيكياً ومؤقتاً وليس استراتيجياً طويل الأمد؛ فالإغتيالات لا تمنع تنظيمات إرهابية من إعادة بناء نفسها، بل ربما تؤدي إلى حلقة عنف متفجرة(Barak, 2008) .

من الناحية التطبيقية، يصبح مبدأ الردع عبر التصفية أكثر وضوحاً في الإعلان أو التسريب بعد العملية الأمنية، حيث تحرص "إسرائيل" على إظهار أن القيادة المعادية لم تكن آمنة حتى في ملاذها، هذا البعد الإعلامي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الردع، ليس المهم فقط تنفيذ الإغتيال، بل جعل العالم يعرف أن "إسرائيل" تملك القدرة والإرادة لتنفذه في الزمان والمكان الذي تختاره، تريد "إسرائيل" أن يصبح الإغتيال تمثيل رمزي للقوة يوجه إلى الخصم قبل أن يوجه إليه فعلياً (Alexander, 2024) .

يمكن القول إن مبدأ الردع عبر التصفية يشكل عاملاً جوهرياً في فهم لماذا تحافظ "إسرائيل" على سياسة الاغتيالات كأداة مستدامة ضمن استراتيجياتها الأمنية، لكنه ليس بمعزل عن أزمات فعالية، أخلاقيات، وتداعيات دبلوماسية، فيما تضح أيضاً من العرض والتحليل أن سياسة الإغتيالات في الفكر والممارسة الإسرائيلية ليست مجرد إجراءات أمنية ظرفية، بل هي جزء بنيوي من العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي تشكلت تاريخياً منذ مرحلة ما قبل قيام دولة الكيان، وتحولت لاحقاً إلى ركيزة مركزية في منهج عمل مؤسساتها الاستخباراتية والعسكرية، فقد رسخت التجربة الصهيونية المبكرة عبر ممارسات العصابات المسلحة الأساس الأيديولوجي لفكرة التصفية الدفاعية، في إطار مؤسسي تقوده أجهزة مثل الموساد والشاباك وأمان، عملية متكاملة ضمن منظومة صنع القرار الأمني والسياسي.

أن توظيف الإغتيال لم يعد مقتصراً على إزالة التهديدات المباشرة، بل أصبح وسيلة استراتيجية ذات أبعاد سياسية ورمزية وإعلامية، تُستغل لترسيخ الردع وتعزيز صورة القوة الإسرائيلية، ومع ذلك، فإن فعالية هذا النهج تظل موضوع جدل واسع، إذ تشير الأدبيات إلى أن تأثيره غالباً ما يكون تكتيكياً ومحدوداً، بل قد يسهم في تغذية دورات عنف جديدة بدلاً من تحقيق استقرار أمني طويل الأمد.، فيما تزايد الإعتماد على الإغتيالات وتنامي دور الأجهزة الأمنية في اتخاذ القرار يطرحان إشكالياتٍ تتعلق بطبيعة الحكم في "إسرائيل"، وحدود

الرقابة المدنية، والتعارض بين الخطاب الديمقراطي والممارسات التي تتجاوز القانون الدولي. ومن ثم، فإن فهم سياسة الاغتيالات الإسرائيلية يستلزم النظر إليها كمنظومة متشابكة من العوامل التاريخية والعقائدية والمؤسسية، وليس كأداة أمنية مجردة.

وأخيراً يمكن القول ان الإغتيال السياسي، في الحالة الإسرائيلية، يمثل أحد أبرز تجليات لأمن الوقائي القائم على الضربة الاستباقية، لكنه في الوقت ذاته يبقى ممارسة خلافية تتحدى قواعد القانون الدولي، وتفتح نقاشاً مستمراً حول جدواه الأخلاقية والاستراتيجية وقدرته على تحقيق الأمن الحقيقي والدائم.

المبحث الثاني: الإغتيال كأداة سياسية في منظومة الأمن القومي الإسرائيلي

أولاً: آلية اتخاذ قرار الإغتيال (الجهات السياسية والأمنية)

يشكل الإغتيال السياسي عنصراً مركزياً في أدوات الدولة الإسرائيلية لضمان ما تعتبره أمنها القومي، فمنذ منتصف القرن العشرين اعتمدت مؤسسات الدولة، ولا سميا الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية، على عمليات استهداف انتقائي لأفراد أو قيادات ينظر إليها كتهديد مباشر أو كجزء من حملات أوسع للتشويش على بنية المقاومة، ينطلق هذا المبحث من فرضية أن الإغتيال لم يعد مجرد وسيلة عسكرية ضيقة، بل تحول إلى أداة سياسية تستخدم ضمن منظومة متكاملة تجمع بين القرار السياسي، العمل الاستخباراتي، والدعاية والدبلوماسية، وهو ما سنفصله في ثلاثة محاور رئيسية.

تتداخل في "إسرائيل" مجموعة من المؤسسات التي تبت في قرارات الاغتيال رئاسة الوزراء، وزارة الدفاع، جهاز الأمن العام(الشاباك)، جهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد)، وقيادة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، هذا التداخل يعكس الطابع المتشظي للسلطة في قضايا الأمن، إذ يمكن أن يتحول تنسيق الجهات إلى تنازع على الأدوار أو إلى آلية فعالة لاتخاذ قرارات سريعة في حالات الطوارئ أو الأحداث عالية الحساسية كاغتيالات عبر الحدود، تميل مسارات اتخاذ القرار إلى أن تكون مركزيّة، بما يعني إشراف مباشر من قبل رئيس الوزراء أو مجلس الأمن القومي، مع تقييمات استخباراتية وقانونية مسبقة (خليل، 2015).

تبدأ عملية اتخاذ القرار عادة بجمع وتحليل استخباراتي يحدد هوية الهدف، درجة الخطر، وإمكانية استهدافه بوسائل دقيقة مع أقل قدر من الأضرار الجانبية، ثم تقدم تقارير مفصلة إلى سلسلة هرمية تتضمن التقييمات التكتيكية، البدائل المتاحة اعتقال، جهود قانونية، ضربات عسكرية أوسع، وتحليل الآثار الدبلوماسية الممكنة، يعتبر رأي المستشار القانوني للحكومة ومستشاري الأمن القومي جزء حاسم في هذه المرحلة، إذ يعملون على تبرير العمل ضمن أطر دفاعية أو حالات استثناء تحددها سياسات الدول (الشقيري،2010) .

في بعض الحالات، تتخذ القرارات بسرعة استجابة لضغوط داخلية هجمات أو مواجهات دامية أو لاستجابات انتقامية رمزية، هذه السرعة قد تؤدي أحياناً إلى تقليل هامش التحقق القانوني والدبلوماسي، مما يزيد مخاطر الأخطاء والتداعيات الدولية (مركز الدراسات الفلسطينية،2021).

تتنافس الأجهزة أحياناً على امتلاك صلاحيات تنفيذية ما يخلق ديناميكيات داخلية تؤثر في نوعية القرار، الموساد مثلاً، يتميز بقدرة على العمل الخارجي وعمليات مخابرات متقدمة، بينما يملك الشاباك خبرة في الشؤون الداخلية والضبط الأمني في الأراضي المحتلة، تُقلّب هذه الاختصاصات سيناريوهات القرار، بحيث ما قد يعتبر قرار استخباراتي ملائم من قبل جهاز قد ينظر إليه كانتهاك لمساحة جهاز آخر.

يؤدي رئيس الوزراء دوراً محورياً كجهة سياسية مسؤولة عن الموافقة النهائية، ونادراً ما تكشف التفاصيل الكاملة امام البرلمان أو القضاء، ما يخلق مجالًا للسرية والتحديد السياسي لمدى الشفافية والمساءلة (خليل،) 2015.

آلية اتخاذ قرار الاغتيال تتسم بتداخل مؤسساتي مركزي في حالات الاستهداف خارج الحدود، وتوازن دقيق بين الضغوط السياسية، الاعتبارات القانونية، والقدرات الاستخباراتية السرية المستمرة تحد من المساءلة ولكنها توفر مرونة تنفيذية في أوقات الأزمات(الشقيري،2010) .

ثانياً: الإغتيال كأداة ضغط سياسي ورسالة ردع دبلوماسية

يستخدم الإغتيال في الاستراتيجية الإسرائيلية ليس فقط كوسيلة لإزالة تهديد فعلي بل كأداة ذات أثر سياسي رمزي تهدف إلى إرسال رسائل متعددة المستويات إلى الجمهور الداخلي لطمأنته بقدرة النظام الأمني، إلى الخصم لثنيه عن القيام بمغامرات مستقبلية، وإلى دول خارجية كدلالة على التصميم والقدرة على العمل خارج الحدود (خليل،2015).

حيث تتخذ العملية طابعاً دبلوماسياً حين تستخدم كجزء من استراتيجية تفاوضية أو للضغط على دولة تعتبر ملاذ آمن لعناصر معادية، فعلى سبيل المثال يمكن لإغتيال شخصية قيادية أن يجبر دولة الملاذ على مراجعة سياساتها الأمنية أو التعاون بشكل أكبر مع "إسرائيل" لتجنب تداعيات مستقبلية.

من زاوية الخطاب السياسي توظف الحكومة والجيش هذه العمليات لتشكيل سردية أمنية تبرز أن"إسرائيل" لا تتردد في الدفاع عن نفسها بوسائل عملية، مما يساهم في بناء رصانة داخلية وتعبئة سياسية في أوقات النزاع، ومع ذلك فقد تولد هذه السياسة ردود فعل دولية سلبية تعقد العلاقات الخارجية (مركز الدراسات الفلسطينية،2021) .

أ.آليات الضغط السياسي والدبلوماسي

تشتمل آليات الضغط على خلق تكاليف أمنية ودبلوماسية على الدول الملاذ عبر إظهار عدم الأمن داخل حدودها، واستخدام المعلومات الاستخباراتية كأداة ابتزاز ناعم للتعاون، أو تنفيذ عمليات مكثفة توحي بتوسع رقعة الاستهداف ما يهدد الاستقرار المحلي لتلك البلدان .هذه الآليات تجعل من الإغتيال أداة سياسة خارج إطار القوة التقليدية.

ينبغي الإشارة إلى أن فعالية هذه الآليات تعتمد على السياق الدولي وقواعد اللعبة الدبلوماسية؛ ففي بعض الحالات، تؤدي إلى تعاون متزايد، وفي أخرى تولد عزلة دبلوماسية ومطالبات بالمساءلة أمام مؤسسات دولية. (الشقيري،2010)

ب. أمثلة تحليلية

يمكن قراءة بعض العمليات الإسرائيلية كنماذج واضحة للإغتيال كأداة ضغط استهداف قادة فلسطينيين في الخارج الذي استهدف شبكة دعمهم، أو استهداف عناصر متورطة في هجمات ضد"إسرائيل" لتوجيه رسالة ردع، تظهر هذه الأمثلة أن الأثر السياسي أحياناً يفوق الأثر الأمني المباشر، إذ أنها تصوغ قواعد سلوك جديدة بين الدول والجهات غير الحكومية، فالإغتيال يعمل كأداة سياسية متعددة المستويات؛ تأثيره يمتد من الرسائل الداخلية إلى الضغوط الدولية، ولكنه يحمل تكاليف دبلوماسية وقانونية يمكن أن تؤثر سلبًا على المصالح الإقليمية لإسرائيل .(مركز الدراسات الفلسطينية،2021)

ثالثاً: انعكاس هذه السياسة على صورة "إسرائيل" الدولية.

تنعكس سياسة الإغتيالات على صورة "إسرائيل" دولياً بصورة مركبة، من جهة تظهرها كدولة قادرة على الدفاع عن مصالحها أينما وجدت، ومن جهة أخرى تشوه صورتها أمام قطاعات من الرأي العام الدولي والمؤسسات الحقوقية التي تعتبر هذه الأفعال خرقًا للقانون الدولي. (خليل ،2015)

تتعرض"إسرائيل" لانتقادات من منظمات حقوقية ودولية، وتزيد هذه العمليات من فرص فتح ملفات أمام هيئات دولية أو محاكم دولية، كما قد تُؤثر سلباً على قدرتها على تشكيل تحالفات سياسية إذا ما اعتبرت خروقات متكررة لسيادة الدول الأخرى (الشقيري،2010)، مع ذلك، فإن الدول التي ترى في"إسرائيل" شريكاً استراتيجياً غالباً ما تغض الطرف عن هذه الممارسات أو تتبنى مواقف معتدلة، خاصة حين تقدم "إسرائيل" معلومات استخباراتية قيمة أو تتشارك مصالح أمنية إقليمية الخارجية. (مركز الدراسات الفلسطينية،2021)

أ. التبعات القانونية والسمعة الدولية

تبرز مخاطر قانونية متعددة عند ملاحقة الإغتيالات دولياً مسائلات أمام الأمم المتحدة، تقارير منظمات حقوقية، وفتح تحقيقات جنائية محتملة، كل ذلك يتثقل كاهل الدبلوماسية الإسرائيلية ويستنزف بعض مواردها في محاولات تبرير أو نفي المسؤولية(خليل ،2015)

من جهة السمعة، تخشى "إسرائيل" فقدان شرعية أخلاقية يمكن أن تضعف من دعمها الدولي، خصوصاً في دوائر المجتمع الدولي التي تعطي الأولوية لحقوق الإنسان والقانون الدولي، تعد إدارة الصورة عبر الإعلام والدبلوماسية العامة جزءاً لا يتجزأ من محاولات التقليل من الأثر السلبي لمثل هذه العمليات.

ب. موازنة المكاسب الاستراتيجية والتكاليف السمعية

تعتمد قدرة "إسرائيل" على موازنة هذه الجانبين على درجة أهمّية المعلومات الاستخباراتية المتاحة، طبيعة الهدف، ودعم الحلفاء، إذ يمكن لنجاحات استخباراتية محددة أن تخفف من الانتقادات، بينما يمكن للفشل أو وقوع ضحايا مدنيين أن يفاقم الضرر السمعي والدبلوماسي، في الخلاصة تؤدي سياسة الاغتيالات إلى صورة دولية مركبة تضيف على"إسرائيل" بعداً من الحزم الأمني لكنها في الوقت ذاته تضع عليها أعباء قانونية وأخلاقية وطموحات دبلوماسية مقيدة.

مما سبق يمكن القول أن الإغتيال في السياسة الإسرائيلية لا يعد أداة أمنية فحسب، بل يندرج في استراتيجية سياسية ودبلوماسية محددة وآلية اتخاذ القرار تتسم بالتداخل المؤسسي والترجيح بين السرية والشرعية، والإغتيال يستخدم كأداة ضغط ورسالة ردع، مما ينعكس على صورة "إسرائيل" الدولية بإيجابيات أمنية وسلبيات سمعة قانونية، يتضح من خلال المحاور الثلاثة أن سياسة الإغتيالات الإسرائيلية ليست مجرد خيار عملياتي معزول، بل هي جزء متكامل من منظومة استراتيجية أوسع، تدار عبر تفاعل معقد بين المؤسسات الأمنية والسياسية والقانونية، ففي المحور الأول ظهر أن آلية اتخاذ قرار الإغتيال تقوم على مركزية القيادة السياسية، وتكامل مصادر المعلومات الاستخبارية، وتحويل القضاء إلى أداة تمنح الغطاء القانوني، مما يمنح هذه السياسة شرعية داخلية ويضفي عليها طابع الأمن القومي، ثم يكشف المحور الثاني أن هذا القرار لا يتخذ بهدف الإزالة الجسدية فقط، بل يستخدم كوسيلة للضغط السياسي والردع وإرسال رسائل مدروسة إلى قوى إقليمية ودولية، بحيث يتحول الإغتيال من فعل عسكري إلى أداة دبلوماسية تتغلغل في بنية الصراع، أما المحور الثالث فقد أبرز أن هذه السياسة، رغم ما توفره من مكاسب تكتيكية ورسائل ردعية، تخلف انعكاسات سلبية على صورة "إسرائيل" الدولية عبر تعزيز سرديات انتهاك القانون الدولي والمس بشرعية الدولة في محيط ديمقراطي غربي حساس لهذه القضايا.

وعليه، فإن الربط بين المحاور الثلاثة يظهر أن الإغتيال يمثل ظاهرة مركبة، قرارها يصنع في بنية مؤسسية شديدة المركزية، ويوظف لتحقيق أهداف سياسية تتجاوز حدود الميدان الأمني، لكنه في الوقت ذاته يراكم تحديات استراتيجية تتعلق بالسمعة الدولية والشرعية القانونية. ومن هنا تتجلى مفارقة الإغتيال في الإستراتيجية الإسرائيلية، فهو أداة فعالة في المدى القصير، لكنه محفوف بتكاليف سياسية وأخلاقية وقانونية تتزايد مع الزمن، مما يجعل استمراره مرهوناً بقدرة "إسرائيل" على إدارة توازن دقيق بين الفاعلية الأمنية ومتطلبات الشرعية الدولية.

المبحث الثالث: الإغتيالات الإسرائيلية خارج فلسطين – من ميونخ إلى طوفان الأقصى

أولاً: عملية ميونخ وبدايات الردع عبر الإغتيال

شكلت عملية ميونخ عام 1972 نقطة تحول حاسمة في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث أظهرت قدرة الجماعات الفلسطينية على تنفيذ عمليات معقدة على المستوى الدولي، مما دفع "إسرائيل" لإعادة النظر في استراتيجياتها الأمنية والاستخباراتية، لقد أدى الهجوم إلى صدمة سياسية ونفسية داخل "إسرائيل"، باعتبارها اختراقاً كبيراً لهيبة الدولة وأجهزتها الأمنية، فضلاً عن التأثير الإعلامي الكبير الذي صور "إسرائيل" في موقف ضعف أمام المجتمع الدولي. (خليل ،2015)

عملية ميونخ التي نفذتها المقاومة الفلسطينية والتي على أثرها باشرت "إسرائيل" بتنفيذ سياسة الرد من خلال عملية أطلق عليها اسم "عملية غضب الله" والتي مثلت البداية الرسمية لعقيدة" الردع عبر الإغتيال"، التي تقوم على ثلاثة محاور، الرد الفوري على أي تهديد، القدرة على الوصول لأي هدف في أي مكان استخدام الإغتيال كأداة سياسية ونفسية لإيصال رسائل استراتيجية للخصوم والدول الأخرى، وضعت الحكومة الإسرائيلية لجنة خاصة لإدارة الرد عبر الموساد، مما يدل على دمج العمل الاستخباراتي بالقرار السياسي مباشرة. (الشقيري،2010)

من الناحية القانونية والأخلاقية، حاولت"إسرائيل" تبرير هذه العمليات باعتبارها دفاعاً عن النفس، إلا أن القانون الدولي يعتبرها انتهاكاً للسيادة الوطنية وحقوق الإنسان خارج إطار النزاعات المسلحة، مما أثار نقاش واسع حول شرعية الإغتيالات السياسية، كما برز الدور الإعلامي والدبلوماسي في صياغة صورة "إسرائيل" دولياً، حيث استخدمت العمليات كأداة رسائل رمزية لدول العالم (مركز الدراسات الفلسطينية،2021)، وقد ساهمت هذه العمليات في ظهور مفهوم" الدبلوماسية" الدموية حيث أصبح الاغتيال أداة متعددة الوظائف سياسية، دبلوماسية، نفسية، وأمنية، تستخدم لإرسال رسائل استراتيجية للخصوم والحلفاء في آن واحد، مع تعزيز الردع النفسي والسياسي. (خليل ،2015)

لقد أثرت عملية ميونخ على السياسة الداخلية الإسرائيلية أيضاً، حيث دفعت الأجهزة الأمنية إلى إعادة تنظيم وحداتها، وتطوير أساليب جمع المعلومات وتحليلها قبل أي عملية مستقبلية، كما أبرزت الحاجة إلى تنسيق أفضل بين الدبلوماسية والاستخبارات لتقليل التداعيات الدولية، مما شكل أساساً لإستراتيجية طويلة المدى في التعامل مع النشاطات الفلسطينية في الخارج.

ثانياً: حملة "غضب الله" ونتائجها السياسية والدبلوماسية

في عام 1973 نفذ الموساد محاولة إغتيال في مدينة ليلهامر النرويجية، حيث استهدفت أحد المسؤولين الفلسطينيين المتورطين في ميونخ، لكن المعلومات الإستخباراتية كانت خاطئة، مما أدى إلى مقتل شخص

نرويجي مغربي الأصل يدعى أحمد بوشيكي، هذا الحادث أبرز المخاطر الكبيرة المرتبطة بالإغتيالات العابرة للحدود، وأهمية الدقة الإستخباراتية قبل أي تصرف. (Thomas,1999)

أدى الحادث إلى كشف شبكة جوازات مزورة وأجهزة اتصالات سرية، وأحرج "إسرائيل" دبلوماسياً أمام النرويج ودول أوروبية أخرى، مما أبرز التحديات القانونية والأخلاقية للعمليات الاستخباراتية خارج (الشقيري، 2010)، يمكن تحليل فشل ليلهامر كدرس استراتيجي، فهو لم يقتصر على الخطأ العسكري بل امتد إلى تبعات دبلوماسية وقانونية، مما دفع "إسرائيل" لتطوير منهجيات تحقق أفضل وتقليل الأخطاء، ودمج التخطيط القانوني والدبلوماسي في أي عملية استخباراتية. (مركز الدراسات الفلسطينية،2021)

بعد إخفاق ليلهامر، أطلق الموساد عملية موسعة عرفت باسم" حملة غضب الله"، استهدفت ملاحقة واغتيال قادة منظمة أيلول الأسود ومنفذي ميونخ في أوروبا والشرق الأوسط، بإستخدام وسائل متعددة تشمل القنابل والسيارات المفخخة والإغتيال المباشر (Black & Morris,1998) ، أسفرت الحملة عن نتائج مزدوجة، منها تعزيز قدرة "إسرائيل" على الردع وتقليص بعض العمليات الفلسطينية، بينما أثارت توترات دبلوماسية مستمرة وانتقادات قانونية وأخلاقية بشأن انتهاك سيادة الدول وغياب المساءلة .(خليل ،2015)

تمثل حملة غضب الله تحولًا يؤدي من استجابات محدودة إلى استراتيجية طويلة المدى، تدمج بين الأمن والاستخبارات والسياسة والدبلوماسية، وتظهر الطبيعة المعقدة للتعامل الإسرائيلي مع الصراع الفلسطيني وكيفية استخدام الإغتيالات كأداة شاملة للسيطرة والردع. (مركز الدراسات الفلسطينية،2021)

تحليل الحملة يظهر أيضاً الأبعاد النفسية والسياسية للردع عبر الإغتيال، حيث ساعدت في خلق شعور مستمر بالتهديد لدى الخصوم الفلسطينيين، في الوقت الذي حاولت فيه"إسرائيل" استخدام العمليات كرسائل سياسية للحكومات الأوروبية لإظهار القدرة على إتخاذ إجراءات استباقية ضد أي تهديد، وهو ما يعكس دمج الأبعاد النفسية والسياسية والإستخباراتية في الإستراتيجية الإسرائيلية، يتضح من تحليل النقاط الثلاث أن"إسرائيل" اعتمدت الإغتيالات السياسية كأداة استراتيجية متكاملة، تجمع بين الجانب الأمني والاستخباراتي والسياسي والدبلوماسي، بدءاً من ردود فعل مباشرة في ميونخ إلى إستراتيجية طويلة المدى في حملة غضب الله، ويظهر ذلك دور الإغتيال كأداة متعددة الأبعاد تسهم في تعزيز الردع النفسي والسياسي، ودمج العمل الإستخباراتي بالقرار السياسي والدبلوماسي.

ثالثاً: الإغتيالات الإسرائيلية خارج فلسطين مرحلة ما بعد طوفان الأقصى2023

أحدثت عملية طوفان الأقصى التي وقعت في 7 أكتوبر 2023 زلزالاً استراتيجياً داخل المنظومة الأمنية الإسرائيلية، ليس فقط بسبب الاختراق العملياتي غير المسبوق، بل بسبب ما ترتب عليه من انهيار في صورة الردع التي حرصت "إسرائيل" على ترسيخها لعقود، وقد انعكس هذا الخلل مباشرة على طريقة عمل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التي اتجهت بعد الحدث إلى إعادة بناء منظومة جديدة قوامها العمليات السرية

النوعية خارج فلسطين، وعلى رأسها الإغتيالات الموجهة، باعتبارها أداة منخفضة الكلفة السياسية وذات فعالية عالية في التأثير النفسي والإستراتيجي على الخصوم.

لقد شكلت الإغتيالات بعد طوفان الأقصى امتداداً لمنهجية "إسرائيل" التاريخية في الحرب بين الحروب، إلا أن المرحلة الجديدة اتسمت بكثافة غير مسبوقة، وبدمج أدوات أكثر تطوراً، وبتوسيع نطاق العمليات لتشمل مسارح جغرافية بعيدة عن مناطق الصراع التقليدية، وتذهب الأدبيات المختصة بدراسات الأمن القومي ، إلى أن مثل هذه التحولات تظهر عادة بعد الأزمات الكبرى التي تكشف مواطن الضعف البنيوي في المنظومة الأمنية، حيث انتقلت "إسرائيل" من نمط الحرب المفتوحة إلى نمط الحرب الرمادية التي تعتمد على الضربات الدقيقة والعمليات الخفية. (بيرغمان،2018)

في إطار هذا التحول، أعادت القيادة السياسية الأمنية تعريف دور وحدات العمليات الخاصة التابعة للموساد، من خلال توسيع صلاحياتها وتقليص القيود البيروقراطية المفروضة عليها، بما مكنها من تنفيذ عمليات نوعية في دول الإقليم وخارجه، وتشير تقارير معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي إلى أن مرحلة ما بعد عام 2023 شهدت دمجاً واسعاً لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مراحل جمع المعلومات وتحليلها، وخاصة في ما يتعلق بتحديد الأنماط السلوكية للأهداف، وربطها بشبكات الدعم اللوجستي والتقني والمالي المرتبطة بالمقاومة الفلسطينية، وقد أسهم هذا التطور في رفع دقة الاغتيالات، وتعزيز القدرة على تنفيذ عمليات سريعة وعالية الانضباط دون ترك بصمة واضحة على الأرض.(INSS, 2024)

وتظهر الأساليب المستخدمة في تلك العمليات مدى التحول في طبيعة العمل الميداني، إذ اعتمدت "إسرائيل" بشكل متزايد على الطائرات المسيرة الدقيقة، والذخائر منخفضة البصمة، والتقنيات المتقدمة في تتبع الاتصالات واختراق الأجهزة الذكية، هذا النوع من العمليات جزء من الحرب الاستخباراتية منخفضة الضوضاء، والتي تتيح للدول تنفيذ عمليات حساسة دون تحمل كلفة سياسية علنية، كما توسعت "إسرائيل" في تنفيذ عمليات جراحية تعتمد على وحدات صغيرة لا يتجاوز عدد عناصرها بضعة أفراد، ضمن نمط عملياتي يتسم بالسرعة والسرية والقدرة على الانسحاب دون إثارة انتباه الأجهزة المحلية. (هوفمان،2021)

لم تقتصر العمليات على دول الجوار الإقليمي، بل امتدت إلى عواصم بعيدة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مما يعكس رغبة"إسرائيل" في قطع شرايين الدعم العابرة للحدود، واستهداف حلقات غير متوقعة في شبكات العمل المقاوم، وتظهر تقارير أن بعض تلك العمليات أدى بالفعل إلى توترات دبلوماسية مع دول كانت تحافظ على درجة من الحياد في الصراع، مما يبرز الحدود السياسية لاستراتيجية الإغتيالات رغم فعاليتها التقنية (International Crisis Group, 2024).

في المقابل تشير تحليلات إلى أن الإغتيالات، رغم نجاحها التكتيكي، غالباً ما تولد نتائج عكسية على المستوى الإستراتيجي، حيث تؤدي إلى رفع مكانة المستهدفين شعبياً، وتعزيز سردية المقاومة، وإظهار "إسرائيل" كطرف يعاني من أزمة ثقة داخلية تدفعه للتصعيد الخارجي، وهذا ما يجعل النتائج البنيوية للإغتيالات موضع

نقاش واسع، خاصة في ظل تزايد احتمالات الاحتكاك غير المقصود مع أجهزة استخبارات دولية أخرى، ما يرفع من مخاطر انزلاق الصراع إلى مستويات غير مرغوبة(Carnegie Middle East Center, 2024)

يتضح مما سيق أن هذه السياسة لم تتطور كبنية عملياتية منفصلة، بل كعقيدة أمنية سياسية متكاملة تشكلت عبر محطات مفصلية بدأت بصدمة ميونخ 1972، مروراً بالتحول الاستراتيجي في حملة "غضب الله"، وصولاً إلى الانعطاف العميق التي فرضتها مرحلة ما بعد طوفان الأقصى 2023، فالإغتيال خارج الحدود لم يكن مجرد وسيلة للثأر أو الردع الميداني، بل أصبح أداة لإعادة صياغة توازنات القوة، وبناء الردع النفسي، والتأثير في البيئة الدبلوماسية المحيطة بالصراع، وهو ما يفسّر استمرار توظيفه رغم تكاليفه القانونية والسياسية، حيث ظهر أن انتقال "إسرائيل" من الإغتيالات التقليدية إلى نموذج لحرب الرمادية بعد عام 2023 يعكس محاولة تعويض انهيار منظومة الردع عبر عمليات دقيقة منخفضة البصمة، مدعومة بالذكاء الاصطناعي والمسيّرات، غير أن هذا التطور التقني لم يلغِ التحديات الهيكلية التي تواجه هذه السياسة، حيث تزداد تبعاتها الدبلوماسية، وتتعاظم مخاطر التصعيد غير المقصود، وتتسع الفجوة بين المكاسب التكتيكية والنتائج الاستراتيجية بعيدة المدى، وعليه فإن المسار التاريخي من ميونخ إلى طوفان الأقصى يكشف عن مفارقة جوهرية: كلما تعمقت قدرة "إسرائيل" على تنفيذ الاغتيالات العابرة للحدود، ازداد في المقابل انكشافها السياسي وتآكل شرعيتها الدولية، مما يجعل مستقبل هذه السياسة مرهوناً بإدارة دقيقة للتوازن بين الضرورات الأمنية وقيود النظام الدولي، في سياق إقليمي شديد السيولة والتقلّب، فمرحلة ما بعدعملية طوفان الأقصى قد دشنت تحولاً لافتاً في فلسفة الإغتيالات الإسرائيلية خارج فلسطين، حيث باتت هذه العمليات جزء مركزي من استراتيجية الردع الجديدة، وليست مجرد إجراءات تكتيكية معزولة، إلا أن التقييم الاستراتيجي العام يشير إلى أن هذه السياسة، رغم ما تقدمه من مكاسب عملياتية قصيرة المدى، تبقى محاطة بحدود سياسية وأمنية تجعل فعاليتها على المدى البعيد محل جدل، خصوصاً في بيئة إقليمية تتسم بالتغير السريع وتنامي الفاعلين من غير الدول.

المبحث الرابع : الإغتيالات العابرة للحدود في العقود اللاحقة

أولاً: تطور الأدوات والتقنيات (درونز، تتبع إلكتروني، تعاون استخباراتي دولي).

أ. الطائرات من دون طيار (الدرونز)

شهدت الطائرات من دون طيار تطور لافت في العقدين الأخيرين، حيث تحولت من أدوات استطلاع بسيطة إلى منصات قادرة على تنفيذ ضربات دقيقة عبر الحدود دون الحاجة إلى وجود ميداني مباشر، هذا التطور أتاح للدول تنفيذ عمليات استهداف مركزة مع تقليل المخاطر السياسية واللوجستية المصاحبة للعمليات التقليدية.(Rae, 2014)

وتبين الأدبيات أن الاعتماد على الدرونز فتح الباب أمام توسع نطاق الإغتيالات المستهدفة، إذ توفر هذه الطائرات قدرة أعلى على المتابعة اللحظية وتقييم موقع الهدف عبر أنظمة تصوير حراري وتحليل بصري دقيق.(Plaw, 2010)

ومع ذلك، أثارت التقارير الأممية مخاوف بشأن الطبيعة السرية للعمليات التي تنفذ بواسطة الدرونز، حيث إن سرعة اتخاذ القرار وسرية المعلومات تجعل من الصعب تقييم مدى امتثال هذه العمليات للقانون الدولي الإنساني، خاصة ما يتعلق بمبادئ الضرورة والتمييز(Alston, 2010) ، يشار ذلك إلى أن التطور التقني في الدرونز مكن الدول من تحقيق فاعلية أكبر في الاستهداف، لكنه في المقابل خلق تحديات قانونية وأخلاقية لم تستطع المنظومات الدولية التعامل معها بشكل كامل.(Heyns, 2013)

ب. التتبع الإلكتروني وتحليل البيانات الضخمة

أدى توسع البنية الرقمية العالمية إلى نشوء منظومات متقدمة للتتبع الإلكتروني تجمع بين مراقبة الاتصالات وتحليل البيانات الكبيرة وأنماط الحركة، تعتمد الدول اليوم على تحليل البيانات الوصفية، وتتبع الأجهزة المحمولة، ورصد البصمة الرقمية للأهداف، وهو ما أتاح مستوى غير مسبوق من الدقة في تحديد الهوية والموقع(Human Rights Watch, 2014) ،أن استخدام التحليل الخوارزمي لتوقع السلوك أو تحديد الأنماط قد ينتج يقيناً تقنياً مضللاً، لأن الخوارزميات تعتمد على بيانات ناقصة أو متحيزة، ما قد يؤدي إلى قرارات استهداف غير دقيقة أو خاطئة.(Moyn, 2021)

كما أن زيادة الاعتماد على التتبع الرقمي تثير تساؤلات بشأن الخصوصية وسيادة الدول، خاصة عندما يجري جمع البيانات أو اعتراض الاتصالات على أراضٍ ليست خاضعة لاختصاص الدولة المنفذة للعملية (Heyns, 2013)، بذلك يصبح التتبع الإلكتروني أداة مركزية في عمليات الإغتيال الحديثة، لكنه في الوقت نفسه يخلق فجوة بين القدرة التقنية العالية والضوابط القانونية المحدودة التي تنظم استخدامها.(Alston, 2010)

ج. التعاون الاستخباراتي الدولي

أصبح التعاون الاستخباراتي بين الدول جزءاً محورياً من العمليات العابرة للحدود، إذ تتبادل الدول المعلومات البيو مترية، وصور الأقمار الصناعية، وبيانات الاتصالات، وتنسق أحياناً عمليات مشتركة تجمع بين قدرات دول متعددة.(Schmitt, 2018)

وتشير التقارير الحقوقية إلى أن بعض الدول تلجأ إلى هذا التعاون لتجاوز القيود القانونية الداخلية عبر تكليف دولة أخرى بمهام مراقبة أو تنفيذ عمليات تستهدف أفراداً خارج نطاق ولايتها القانونية، مما يثير إشكالات متعلقة بالمسؤولية المشتركة عن النتائج (Amnesty International, 2014) ، إن التعاون الاستخباراتي يعزز القدرة التشغيلية بسبب دمج مصادر معلومات متنوّعة، لكنه يخلق أيضاً طبقة إضافية من السرّية تجعل التحقيق في الأخطاء أو الانتهاكات أكثر تعقيداً(Bergen & Tiedemann, 2010) .

ثانياً: أمثلة الإغتيالات المعاصرة وتحليل تأثيراتها السياسية.

واصلت"إسرائيل" في العقود الأخيرة نهج الإغتيالات العابرة للحدود ضد قادة المقاومة الفلسطينية، متوسعة في الجغرافيا، ومطورة أدواتها الاستخباراتية والميدانية. لم تعد هذه العمليات مقتصرة على ساحات النزاع المباشر، بل امتدت إلى عواصم عربية وأوروبية وآسيوية، ما جعلها محط إدانات دولية متعددة، وأثرت دائماً على صورة "إسرائيل" الدبلوماسية، أن "إسرائيل" لم تعتمد على الإغتيال كأداة عسكرية فقط، بل كجزء من استراتيجية متكاملة للردع المسبق وإرسال رسائل سياسية واستراتيجية للأعداء، مع تأثيرات دبلوماسية وقانونية واضحة على الدول المستضيفة. (خليل، 2015)

1. اغتيال وائل زعيتر— روما،1972

تعد عملية اغتيال وائل زعيتر، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في روما بتاريخ 16 أكتوبر 1972 أولى عمليات الاغتيال التي نفذها جهاز "الموساد" في إطار حملة غضب الله التي أعقبت أحداث ميونخ، وقد جاء اغتيال زعيتر بعد نحو شهر من العملية، حيث أطلق عليه فريق من العملاء الإسرائيليين النار أمام مدخل شقته، ما أدى إلى مقتله على الفور، مثلت هذه العملية الانطلاقة الفعلية لمرحلة جديدة من الاغتيالات العابرة للحدود التي اعتمدتها "إسرائيل" كأداة للانتقام والردع، مستهدفة شخصيات فلسطينية في أوروبا والشرق الأوسط، وقد أثارت الحادثة جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية الأوروبية آنذاك، كونها انتهكت سيادة دولة مضيفة وأسست لنمط من العمل الإستخباراتي الإسرائيلي الخارجي الذي توسع لاحقاً ليشمل سلسلة من الإغتيالات المماثلة. (خليل، 2015)

2. اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) — تونس، 16 أبريل 1988

اغتيال خليل الوزير (ابو جهاد) في منزله بتونس عام 1988، نائب القائد العام لحركة فتح وأحد أبرز مؤسسيها، وقد نسبت العملية إلى وحدة كوماندوز إسرائيلية خاصة نقلت بحراً وجواً إلى الأراضي التونسية، أثارت الحادثة موجة إدانات دولية، واحتجت تونس رسمياً لدى الأمم المتحدة، بينما أدان مجلس الأمن العملية بوصفها انتهاك لسيادة دولة مستقلة. (الشقيري، 2010)

3. اغتيال صلاح خلف (أبو إياد) — تونس، 14 يناير 1991

بعد أقل من ثلاث سنوات، اغتيل القيادي الفلسطيني صلاح خلف (أبو إياد) في تونس مع رفيقيه أبو الهول وفخري العمري (1991) ورغم اتهام "منظمة أبو نضال" بالمسؤولية، إلا أن تتابع الإغتيالات في الخارج يعكس انتقال الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي إلى أراضي بلدان بعيدة، مما عزز إدراك المجتمع الدولي بخطورة تدويل ساحات التصفيات السياسية. (مركز الدراسات الفلسطينية، 2021)

4. محاولة اغتيال خالد مشعل — عمّان، 25 سبتمبر 1997

حاول عناصر من جهاز "الموساد" اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في عمان 1997، من خلال رش مادة سامة في أذنه أثناء سيره في الشارع، وقد تمكنت الأجهزة الأردنية في حينه من اعتقال المنفذين، مما أدى إلى أزمة سياسية حادة بين الأردن و"إسرائيل"، خصوصاً بعد توقيع معاهدة السلام

وادي عربة 1994، اضطرت "إسرائيل" لتسليم الترياق المضاد للسم، وأفرجت عن الشيخ أحمد ياسين مقابل إطلاق سراح العملاء الإسرائيليين، تظهر هذه الحادثة حدود العمل الاستخباراتي بعد التطبيع، وأثرها السلبي على العلاقات الثنائية والدبلوماسية. (خليل، 2015)

5. اغتيال محمود المبحوح — دبي، 20 يناير 2010

إغتيال القيادي محمود المبحوح داخل فندق بدبي 2010 باستخدام جوازات سفر أوروبية مزورة، وكشفت كاميرات المراقبة تحركات فريق الإغتيال، حيث قادت السلطات الإماراتية تحقيقاً بالتعاون مع الإنتربول، ما أثار أزمة دبلوماسية بين "إسرائيل" ودول أوروبية، أظهرت العملية تطوراً في التخطيط الاستخباراتي الإسرائيلي، والقدرة على تنفيذ عمليات دقيقة بعيداً عن الأراضي الفلسطينية. (الشقيري، 2010)

6. **اغتيال صالح العاروري— بيروت، 2 يناير 2024**

إغتيال صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في 2 يناير 2024 **إثر** ضربة بطائرة مسيرة استهدفت مقراً له في الضاحية الجنوبية لبيروت، ما أدى إلى مقتله مع عدد من مرافقيه، في عملية نُسبت على نطاق واسع إلى"إسرائيل" رغم عدم إعلانها الرسمي، وقد أثار الإغتيال ردود فعل واسعة باعتباره تصعيداً خطيراً لنقل الصراع خارج فلسطين، حيث أدانته حماس وحزب الله وقد اعتبروه اعتداء على السيادة اللبنانية، وسط تحذيرات إقليمية ودولية من توسيع دائرة المواجهة. (مركز الدراسات الفلسطينية، 2024)

7. اغتيال إسماعيل هنية — طهران، 31 يوليو 2024

اغتيال إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في طهران 2024، أظهرت العملية استمرار "إسرائيل" في استخدام الإغتيال كأداة لضرب قيادات المقاومة في الخارج، مع تطور استراتيجي في اختيار الأهداف وتوقيت العمليات بما يتوافق مع مصالحها الإقليمية. (مركز الدراسات الفلسطينية، 2024)

8. محاولة اغتيال قادة حماس — الدوحة، 9 سبتمبر2025

استهدفت "إسرائيل" قيادات من حركة حماس في الدوحة2025 وأشارت تقارير صحفية عربية ودولية إلى تورط الموساد في التخطيط للعملية، مما أثار تحذيرات دبلوماسية من دول عربية وأوروبية عكس هذه الحادثة استمرار السياسة الإسرائيلية في توسيع نطاق اغتيالاتها الدولية مع مراعاة الحسابات الدبلوماسية الجديدة. (الجزيرة، 2025)

إن استهداف"إسرائيل" لوفد من قيادات حماس في الدوحة عام 2025 إلى تحول استراتيجي عميق في مقاربتها الأمنية يقوم على توسيع جغرافيا الاغتيالات خارج ساحات الصراع التقليدية وفرض معادلة قوة جديدة تُظهر استعدادها لضرب خصومها حتى داخل عواصم الدول الوسيطة، رغم الكلفة الدبلوماسية المرتفعة فعلى المستوى العملاني، جاء الهجوم نتيجة موازنة داخلية بين خيار استخباراتي سري رفضه الموساد لخطورته وبين خيار عسكري جوي أقل مخاطرة للقوات الإسرائيلية، لكنه أكثر استفزازاً دولياً، أما من حيث الأهداف فقد سعت "إسرائيل" إلى إرباك قيادة حماس وإضعاف قدراتها على التفاوض والتنسيق، وإرسال رسائل ردع إقليمية مفادها

أن لا حصانة لقيادات الحركة ولا للدول التي تستضيفها أو تتوسط في الملفات الفلسطيني، غير أن هذا السلوك ترافق مع خسائر سياسية واضحة تمثلت في موجة إدانة عربية ودولية وتهديد علاقاتها بدول الخليج، فضلاً عن مخاطر تصعيد محتمل قد ينعكس في ردود واسعة أو في تقييد هامش تحركها الدبلوماسي، وبذلك يظل مكسب العملية بالنسبة لإسرائيل رهناً بقدرتها على تحقيق تأثير أمني فعلي دون أن تتحول الضربة إلى عامل يفاقم عزلتها الدولية ويوسع دوائر الصراع خارج حساباتها الأصلية له عدة أهداف سياسية وأمنية لإسرائيل:

أ.خلط أوراق التفاوض وإنهاء المسار السياسي

في توقيت كان وفد حماس في الدوحة يجر مفاوضات حول وقف إطلاق النار في غزة، استهدفته "إسرائيل" ما يعد رسالة مفادها أن التفاوض لا يمكن أن يتم بوجود حماس في أي مكان يريدونه من زاوية "إسرائيل" ، هذا إشارة واضحة بأن المسار العسكري والأمني فوق أي تفاوض طالما حماس مستمرة في ما تسميه مقاومة بمعنى رفض أي مخاطرة أمنيّة بإعطائها فرصة للحشد أو التخطيط من الخارج.

ب.إضعاف قيادة حماس، وإرباك تنظيمها

استهداف القيادة يعني خلق فراغ أو ردة فعل داخل هياكل الحركة، قد يضعف قدرتها على التنسيق، التخطيط أو التفاوض مستقبلاً، كما أن الضربة في دولة وسيطة قطر تظهر أن "إسرائيل" مستعدة لتوسيع نطاق مطاردتها وليست داخل الأراضي الفلسطينية فقط، إنما أيضاً حيثما تكون القيادات، هذا يخلق مناخ خوف، ويسعى لتفتيت شبكات دعم حماس خارج فلسطين.

ج.رسالة رعب للأنظمة العربية الداعمة أو الوسيطة

باختيار الدوحة عاصمة دولة عربية وسيطة في الصراع، "إسرائيل" ترسل رسالة إلى دول مثل قطر، مفادها لا حصانة لأي مكان، حتى إن كنت وسيطاً أو لديك علاقات دبلوماسية، هذه الرسالة قد ترعب أنظمة عربية أو دول وساطة وتدفعها إلى إعادة حساباتها: هل تستمر كوسيط مع حماس؟ هل تعرض نفسها لمخاطر التدخل الإسرائيلي؟

د.ترسيخ خيار القوة وتوسيع (مفهوم الحرب) إلى ما هو خارج فلسطين

الهجوم يظهر أن"إسرائيل" تعتبر أن حربها مع حماس ليست محصورة بخطوط 1967 أو غزة أو الضفة فقط، بل تشمل أي مكان تنظم منه عمليات أو مفاوضات ، في هذا السياق، أن "إسرائيل" تقول سنلاحق أعداءنا أينما وجدوا" ومحو أي اعتراف بمنطقة آمنة أو ملاذ ما يوسع جغرافيا الصراع ويزيد من المواجهة.

هـ.ضغط رمزي ونفسي على الفلسطينيين والداعمين

حتى إن لم تكن الضربة ناجحة بالكامل أو نجت قيادة حماس، فإن مجرد الإعلان عن الإستهداف كفيل بإحداث صدمة سياسية ونفسية، هذا الضغط يهدف إلى تقليص معنويات الفلسطينيين، وكسر إرادة القتال أو حتى المقاومة السياسية.

توضح العمليات السابقة كيف طورت "إسرائيل" نموذج متدرج من الإستهداف المباشر إلى التصفيات الاستباقية العابرة للحدود، مستندة إلى تقنيات استخباراتية متقدمة، هذه العمليات تستخدم كأداة مزدوجة أمنية وسياسية، تهدف إلى إرسال رسائل ردع لكل من الدول المستضيفة والمعارضين، مع إدارة المخاطر الدبلوماسية، وتؤكد العمليات الأخيرة، بما فيها محاولة اغتيال قادة حماس في قطر 2025، استمرار اعتماد "إسرائيل" على الإغتيال كأداة استراتيجية متعددة المستويات، مع تحديات قانونية ودبلوماسية مستمرة على الصعيد الدولي، يتضح أيضاً أن الإغتيالات العابرة للحدود شكلت تحول نوعي في سياسة "إسرائيل" تجاه قادة المقاومة الفلسطينية، وأن العمليات الأخيرة تعكس إستمرار اعتماد "إسرائيل" على الإغتيال كأداة استراتيجية، مع توسيع النطاق الجغرافي لتشمل دول صديقة وأخرى بعيدة، ما يجعل هذه السياسة محور جدل دولي دائم ويؤثر على العلاقات الثنائية والإقليمية. (مركز الدراسات الفلسطينية، 2024)

ثالثاً: التبعات الدولية ومسارات التعامل الدبلوماسي

أ. الإدانات الدولية

أدت الإغتيالات الإسرائيلية العابرة للحدود إلى سلسلة واسعة من الإدانات الدولية، إذ اعتبرت الأمم المتحدة أن هذه العمليات تندرج في إطار القتل خارج نطاق القضاء، وبذلك فإنها تعد مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، وخاصة ما يتعلق باحترام سيادة الدول وعدم جواز استخدام القوة خارج حالات الضرورة القصوى ، وتعكس هذه الإدانات قلقاً متزايداً من توسع ما يسمى بالاستهداف المتنقل، حيث يجري تنفيذ عمليات اغتيال في ساحات متعددة دون إعلان رسمي، وهو ما يضعف إمكانية الرقابة أو المساءلة القانونية (Heyns, 2013).

وتظهر تقارير المنظمات الحقوقية أن الانتقادات الدولية تركز على الطبيعة الممنهجة لهذه العمليات، إذ أن "إسرائيل" تطوّر نموذجاً عمليا يقوم على الضربة السريعة والانسحاب الفوري مع نفي رسمي، الأمر الذي تراه المنظمات الحقوقية تقويضاً لنظام المساءلة الدولية، ومحاولة لتوسيع هامش العمل العسكري خارج أي إطار قانوني (Human Rights Watch, 2014) ، وتؤكد الدراسات القانونية الحديثة أن هذا النمط من الإغتيالات يعيد طرح إشكالية المنطقة الرمادية، حيث تتداخل اعتبارات مكافحة الإرهاب مع انتهاك سيادة الدول، ما يخلق بيئة دولية تزيد فيها النزاعات دون وجود قواعد ملزمة واضحة.(Schmitt, 2018)

يمثل هذا الوضع تحدياً بنيوياً للنظام الدولي، لأن تكرار هذه العمليات من دون ردع فعال يسهم في تكريس سابقة قد تستغل من قبل دول أخرى، بما يعيد تشكيل قواعد استخدام القوة على نحو يميل نحو الشرعية المفروضة بقوة الواقع بدل الشرعية القانونية.(Moyn, 2021)

ب. التبريرات الإسرائيلية

تستند "إسرائيل" في خطابها الرسمي إلى مفهوم الإحباط المسبق الذى تقدمه باعتباره امتداد لمبدأ الدفاع عن النفس في القانون الدولي، إلا أن هذا التوسع في تفسير مفهوم التهديد الوشيك يخلق فجوة بين الفهم الإسرائيلي الأحادي وبين الفهم التقليدي الذي تشترطه المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تقيد ممارسة الدفاع عن النفس بوجود هجوم فعلي أو تهديد وشيك بمعناه الضيق.(Greenwood, 2003)

تركز "إسرائيل" على أن الإغتيالات العابرة للحدود تأتي ضمن إطار الأمن القومي المتقدم، بحيث يجري استهداف أفراد ترى أنهم قادرون على تنفيذ عمليات مستقبلية، حتى لو لم يصدر منهم سلوك مباشر في لحظة التنفيذ، فأن هذا النهج يعكس تحولاً استراتيجياً يقوم على منطق استباقي وقائي يستبدل معيار التهديد الفعلي بمعيار التهديد المحتمل، وهو ما يعد انزياحاً جوهرياً عن الضوابط القانونية التقليدية(Gross, 2015) .

كما تعتمد "إسرائيل" على سردية الدقة في تبرير عملياتها، مؤكدة أن التقنيات المتقدمة، ومنها الدرونز والاستخبارات البشرية العميقة تقلل من الخسائر الجانبية وتضمن الامتثال لمبدأ التناسب، إلا أن التحليلات النقدية تشير إلى أن هذه السردية تستخدم غالباً كأداة سياسية لتبرير عمليات ذات صبغة هجومية، وليست مجرد إجراءات دفاعية كما يروج لها، وبذلك فإن التبريرات الإسرائيلية لا تعد مجرد خطاب سياسي، بل هي محاولة لإعادة صياغة مفاهيم قانونية راسخة، وتعديل الحدود الفاصلة بين الدفاع والعدوان، بما يتناسب مع احتياجاتها الاستراتيجية(Moyn, 2021) .

ج. مسارات التعامل الدبلوماسي

تتبع الدول التي تنفذ على أراضيها عمليات اغتيال مسارات دبلوماسية متعددة تبدأ بالاحتجاج الرسمي وتصل أحياناً إلى تقديم شكاوى لمجلس الأمن أو الجمعية العامة، مستندة إلى مبدأ السيادة وعدم التدخل، إلا أن فعالية هذه المسارات غالباً ما تكون محدودة بسبب التوازنات السياسية داخل النظام الدولي، والتي تمنح"إسرائيل" دعماً سياسياً من قوى كبرى تعيق اتخاذ إجراءات جماعية رادعة. (Schachter, 2010)

غير أن هذا المسار يخلق تناقضاً مزدوجاً، فمن جهة، تسعى الدولة المتضررة لإثبات انتهاك سيادتها؛ ومن جهة أخرى، تعتمد على التعاون الاستخباراتي مع القوى نفسها التي قد تكون جزءاً من منظومات الاستهداف العابرة للحدود، فهذا التناقض يكشف حدود الدبلوماسية التقليدية في مواجهة الفاعلين ذوي القدرات التكنولوجية المتقدمة، وأن معالجة الظاهرة تتطلب إطاراً دولياً جديداً يضع قواعد واضحة للعمليات العابرة للحدود، مع آليات تحقيق مستقلة ذات صلاحيات إلزامية.(Kaye, 2016)

إن الإغتيالات العابرة للحدود في العقود الأخيرة لم تعد مجرد أدوات عسكرية أو استخباراتية، بل تحولت إلى استراتيجية شاملة تعتمد على تقنيات متقدمة مثل الدرونز، التتبع الإلكتروني، وتحليل البيانات الضخمة، إلى جانب التعاون الاستخباراتي الدولي، هذه الأدوات مكنت "إسرائيل" من تنفيذ عمليات دقيقة وفعالة، مع توسيع نطاق العمليات جغرافياً ليشمل دولاً بعيدة عن ساحات النزاع التقليدية، ما جعل السياسة الإسرائيلية أكثر

تعقيداً وارتباطاً بالاعتبارات الدبلوماسية والقانونية، ومع ذلك أظهرت الحالات العملية، بدءاً من اغتيالات خليل الوزير وأبو إياد وصولاً إلى محاولة إغتيال قادة حماس في قطر 2025، أن هذه العمليات تحمل تبعات سياسية وقانونية ودبلوماسية كبيرة، بما في ذلك انتهاك السيادة الوطنية وإثارة أزمات ثقة بين الدول، كما أن التبريرات الإسرائيلية، القائمة على منطق الدفاع المسبق والاستهداف الدقيق، تعكس تحولاً استراتيجياً في تفسير القانون الدولي، لكنها تبقى محل جدل لأنها تثير إشكالات أخلاقية وقانونية حول مفهوم العدوان والدفاع والتهديد المحتمل. من الناحية الدبلوماسية، كشف المبحث عن محدودية المسارات التقليدية للرد على هذه العمليات، مما يعكس الحاجة إلى إطار دولي جديد يوازن بين الأمن، الشرعية الدولية، وحماية سيادة الدول، وعليه، يمكن القول إن الإغتيالات العابرة للحدود تمثل أداة استراتيجية مزدوجة البعد، تقنية وأمنية من جهة، ودبلوماسية وسياسية من جهة أخرى، لكنها تظل محفوفة بالمخاطر القانونية والاستراتيجية التي تهدد استقرار النظام الدولي على المدى الطويل.

النتائج

1. تمثل سياسة الإغتيالات الإسرائيلية نهج استراتيجي ثابت في العقيدة الأمنية والسياسية الإسرائيلية، وتستخدم كأداة لإدارة الصراع مع الفلسطينيين على المدى الطويل، وليست إجراء أمنيا ظرفيا أو رد تكتيكيا محدودا.
2. تشكل الإغتيالات الإسرائيلية العابرة للحدود انتهاكا ممنهجا لمبادئ السيادة الوطنية وقواعد القانون الدولي الإنساني، في ظل غياب أساس قانوني دولي ملزم يشرعن ممارستها تحت مفهوم القتل المستهدف.
3. يتجاوز استخدام الإغتيال كأداة سياسية هدف تصفية التهديدات المباشرة، ليشمل توجيه رسائل دبلوماسية وممارسة ضغوط سياسية على الدول المستضيفة والوسيطة، بما يعكس توظيفه كأحد أشكال الدبلوماسية القسرية.
4. تظل فعالية سياسة الإغتيالات ذات طابع تكتيكي ومؤقت، إذ لم تؤد إلى القضاء على البنية التنظيمية للفصائل الفلسطينية، بل أسهمت في كثير من الحالات في إعادة إنتاج القيادة وتعزيز خطاب المقاومة.
5. أسهمت سياسة الإغتيالات رغم نجاحها العملياتي الجزئي، في إلحاق أضرار متراكمة بصورة "إسرائيل" الدولية، وتوسيع فجوة الشرعية القانونية والأخلاقية بينها وبين قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي.
6. يعكس تصاعد وتيرة الاغتيالات في المرحلة اللاحقة لعملية طوفان الأقصى 2023 أزمة ردع داخلية إسرائيلية، ومحاولة تعويض الإخفاقات الأمنية عبر توسيع نطاق العمليات السرية خارج فلسطين.
7. أسهم التطور التقني في وسائل الإغتيال، ولا سيما استخدام الطائرات المسيرة والذكاء الاصطناعي وتقنيات التتبع الرقمي، في زيادة دقة العمليات، مقابل تعميق الإشكاليات القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام القوة خارج ساحات النزاع التقليدية.
8. شجع غياب ردع دولي فعال واستمرار محدودية المساءلة القانونية على استدامة سياسة الإغتيالات، بما يكشف عن قصور بنيوي في قدرة النظام الدولي على ضبط استخدام القوة العابرة للحدود.

التوصيات:

1.ضرورة تدويل سياسة الإغتيالات الإسرائيلية بوصفها ممارسة ممنهجة للقتل خارج نطاق القضاء وانتهاكاً صريحاً لمبادئ السيادة الوطنية والقانون الدولي الإنساني، وليس مجرد إجراءات أمنية استثنائية.

2.توحيد الجهد الفلسطيني السياسي والقانوني والإعلامي في التعامل مع ملف الإغتيالات، وتقديمه بخطاب مؤسسي منظم أمام المنظمات الدولية والمحاكم المختصة.

3.تفعيل المسارات القانونية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان، لمساءلة المسؤولين الإسرائيليين عن عمليات الإغتيال العابرة للحدود.

4.تعزيز التنسيق مع الدول المستضيفة والوسيطة لمنع تحويل أراضيها إلى ساحات تصفية سياسية، وتحميل "إسرائيل" المسؤولية الدبلوماسية عن أي انتهاك يقع على سيادة هذه الدول.

5.كشف البعد السياسي والدبلوماسي لسياسة الإغتيالات الإسرائيلية، وإبراز استخدامها كأداة لإدارة الصراع وعرقلة مسارات التفاوض، وليس فقط كوسيلة ردع أمني.

6.مواجهة محاولات شرعنة مفهوم "القتل المستهدف" عبر إنتاج خطاب قانوني وحقوقي مضاد يوضح خطورته على النظام الدولي وقواعد استخدام القوة.

7.الدعوة إلى وضع إطار دولي ملزم ينظم استخدام التقنيات الحديثة في الاستهداف (كالدرونز والذكاء الاصطناعي والتتبع الرقمي) ويمنع توظيفها في عمليات اغتيال خارج القانون.

8.التأكيد على أن التغاضي الدولي عن الإغتيالات الإسرائيلية يهدد استقرار النظام الدولي، ويؤسس لسابقة خطيرة تسمح بتعميم منطق القوة على حساب الشرعية القانونية، لذلك بجب تعزيز دور المنظمات الحقوقية الدولية في توثيق الانتهاكات المتعلقة بالإغتيالات، بما يسهم في بناء قاعدة بيانات قانونية صلبة.

قائمة المصادر والمراجع :

- الشقيري، سامي .(2010) .الإغتيال السياسي في الفكر والممارسة الإسرائيلية .بيروت :مركز الزيتونة للدراسات.
- المسيري، عبد الوهاب .(2008) .الصهيونية والغرب .القاهرة :دار الشروق.
- خليفة، أحمد .(2010) .سياسة الإغتيالات الإسرائيلية :دراسة تحليلية .بيروت :مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية.
- خليل، عبد الرحيم .(2015) .سياسات الإغتيال في الصراع العربي–الإسرائيلي .القاهرة :دار المعارف.
- شاهين، خليل .(2014) .عمليات الإغتيال الإسرائيلية :من ميونخ إلى المبحوح .رام الله :المركز الفلسطيني للدراسات.
- كليب، سامي .(2004) .الإغتيال السياسي في الشرق الأوسط .بيروت :دار الفارابي.
- محارب، محمود .(2016) .إسرائيل والإغتيالات :الأهداف والنتائج .الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مركز الدراسات الفلسطينية .(2021) .الإغتيالات الإسرائيلية :أداة أمنية أم سياسة دولة؟ مجلة الدراسات الفلسطينية،.(126)
- مركز الدراسات الفلسطينية .(2024) .تحديث حول اغتيال إسماعيل هنية في طهران.
- هيكل، محمد حسنين .(1995) .الحرب من الخارج :الإغتيالات الإسرائيلية في العالم .القاهرة :دار الشروق.
- TRTعربي .(2024) .وثائق تكشف آليات تنسيق الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.
- إرم نيوز .(2024) .الموساد والشاباك : سر الدور الخفي في صناعة القرار الإسرائيلي.
- الجزيرة نت.(2025) .، 10 يوليو .صراع بين الجيش والموساد يهدد بانهيار الثقة في القيادة الأمنية الإسرائيلية.
- الجزيرة .(2025) .تقارير حول محاولة اغتيال قيادات حماس في الدوحة .موقع الجزيرة.

Bibliography of Arabic References (Translated toEnglish)

- AlKetbi, S. (2025). No immunity for Israel's enemies. Israel National News.
- Alexander, K. P. (2024). A double-edged sword: Political and tactical implications of Israel's targeted killing strategy. ISDP Voices, 47.
- Alston, P. (2010). Report of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions. United Nations.
- Amnesty International. (2014). Will I be next? US drone strikes in Pakistan. Amnesty International Publications.
- Barak, A. (2008). Deterring terror: Israel's experience. Working paper.
- Bar-Zohar, M., & Mishal, N. (2012). Mossad: The greatest missions of the Israeli secret service.
- BBC News. (2010). Dubai Hamas assassination case. BBC.
- Ben-Israel, I. (2012). The philosophy and practice of Israel's security concept. Ministry of Defense Publications.
- Bergen, P., & Tiedemann, K. (2010). The year of the drone. New America Foundation.
- Bergman, R. (2018). Rise and kill first: The secret history of Israel's targeted assassinations. Random House.
- Black, I., & Morris, B. (1998). Israel's secret wars: A history of Israel's intelligence services.
- Brookings Institution. (2024). Security trends in the Middle East.
- Byman, D. (2003). Israel's policy of targeted killing. Ethics & International Affairs, 17(1), 111–126.
- Byman, D. (2011). A high price: The triumphs and failures of Israeli counterterrorism. Oxford University Press.
- Carnegie Middle East Center. (2024). Regional dynamics after the Gaza war.
- David, S. R. (2003). Israel's policy of targeted killing. Ethics & International Affairs, 17(1), 111–126.
- Ganor, B. (2023). Global terrorism trends: Strategic insights.
- Greenwood, C. (2003). International law and the pre-emptive use of force. ASIL.
- Gross, M. (2010). Moral dilemmas of modern war. Cambridge University Press.
- Gross, M. (2015). The ethics of insurgency: A critical guide to just guerrilla warfare. Cambridge University Press.
- Guttmann, A. (2025). Mossad's accomplices. The English Historical Review, 140(604–605), 777–807.

- Heyns, C. (2013). Report of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions. United Nations.
- Hoffman, B. (2021). Inside terrorism (Updated ed.).
- Human Rights Watch. (2014). A wedding that became a funeral: US drone attack in Yemen.
- INSS Reports. (2024). Strategic assessments post-2023.
- International Crisis Group. (2024). Regional escalation and covert operations.
- Kaye, D. (2016). Accountability for targeted killings. Journal of International Law.
- Kremnitzer, M. (2006). Are all actions acceptable in the face of terror? Israel Democracy Institute.
- Moyn, S. (2021). Humane: How the United States abandoned peace and reinvented war. Farrar, Straus and Giroux.
- Oxford Scholarship Online. (2021). Reorganizing for counterterrorism.
- Pedahzur, A. (2006). The Israeli secret services and the struggle against terrorism. Columbia University Press.
- Plaw, A. (2010). Targeting terrorists: A license to kill? Routledge.
- RAND Corporation. (2023–2024). Hybrid warfare analyses.
- Rae, J. D. (2014). The drone debate. Rowman & Littlefield.
- Reuters. (1997). Mossad assassination attempt in Amman. Reuters.
- Schachter, O. (2010). International law in theory and practice. Martinus Nijhoff.
- Schmitt, M. N. (Ed.). (2018). The use of force in international law. Oxford University Press.
- Thomas, G. (1999). Gideon’s spies: The secret history of the Mossad.